

No. 35330

**Israel
and
Jordan**

Agreement between the Government of the State of Israel and the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan on co-operation in combating crime and illicit drugs. Tiberias, 24 October 1995

Entry into force: 20 March 1996 by notification, in accordance with article 16

Authentic texts: Arabic, English and Hebrew

Registration with the Secretariat of the United Nations: Israel, 11 November 1998

**Israël
et
Jordanie**

Accord entre le Gouvernement de l'Etat d'Israël et le Gouvernement du Royaume hashémite de Jordanie relatif à la coopération pour combattre le crime et les stupéfiants illicites. Tibérias, 24 octobre 1995

Entrée en vigueur : 20 mars 1996 par notification, conformément à l'article 16

Textes authentiques : arabe, anglais et hébreu

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Israël, 11 novembre 1998

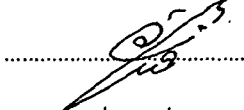
المادة : ١٦

سيتم الموافقة أو التصديق على هذه الاتفاقية طبقاً للإجراءات الداخلية لكلا الطرفين وستدخل حيز التنفيذ بـمدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً من تاريخ التوقيع وتبادل المذكرات الدبلوماسية على الموافقة أو التصديق وسيكون تاريخ النفاذ هو تاريخ آخر إخطار .

تبقى الاتفاقية سارية المفعول لمدة ستة أشهر إذا أشعر أي من الطرفين الطرف الآخر من خلال القنوات الدبلوماسية برغبة بالغاءها .

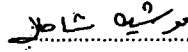
وقعت هذه الاتفاقية في هذا اليوم عام ٥٧٥٦ هجرية ،
١٤١٦ هجري ، الموافق ميلادي ،
باللغات العبرية والعربية والانجليزية . وتعتبر نصوص اللغات الثلاث نصوصاً أصلية ،
وفي حالة الاختلاف على التفسير ، يكون النص الانجليزي هو النص المعتمد .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية



سلامه حماد
وزير الداخلية

عن حكومة دولة اسرائيل



موشيه شاحال
وزير الشرطة

المادة : ١١

سيؤلف الطرفان فريقاً مشتركاً لمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية ، وسيتم تشكيل هذا الفريق في خلال (٦٠) ستين يوماً من التصديق على هذه الاتفاقية ، وسيجتمع مره كل ستة اشهر على الاقل أو بناءً على طلب أي من الطرفين .

المادة : ١٢

سيتم التعاون الموصوف في هذه الوثيقة وفقاً للأنظمة القانونية السارية في البلدين.

المادة : ١٣

ستتم اللقاءات والاتصالات بين الممثلين المعيّنين من أجهزة الشرطة في كلا البلدين عند الضرورة بناءً على طلب احد الاطراف لبحث أي مشكلة تنشأ عن هذه الاتفاقية .

المادة : ١٤

ما لم يرد نص خلاف ذلك تكون آلية الاتصال بغرض تنفيذ كافة أوجه التعاون المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من خلال مكاتب الانترنت في كلا البلدين أو من خلال أية آلية قد يُتفق عليها في المستقبل .

المادة : ١٥

لا يمكن إعتبار أي شيء في هذه الاتفاقية تفسيراً أو تعديلاً للمادة (١٢) والمُلحق (٣) من اتفاقية السلام ، وإذا ظهر هناك إختلاف في التفسير بين نصوص هذه الاتفاقية ومعاهدة السلام يؤخذ بمعاهدة السلام .

المادة : ٦

سيتعاون الطرفان حيثما كان ذلك مناسباً في القاء القبض على المجرمين ونقل الادلة بهدف تسهيل الاجراءات القضائية في اي من البلدين وطبقاً للنظام القانوني في كلا البلدين والقانون الدولي .

المادة : ٧

ستبقى المعلومات التي زود بها احد الاطراف الطرف الاخر بموجب هذه الاتفاقية سرية ، ولن يسمح بالاطلاع عليها من قبل طرف ثالث دون موافقة محددة من الطرف الذي قدم هذه المعلومات .

المادة : ٨

لكل طرف الحق في الحجب الكلي أو الجزئي أو وضع قيود على المعلومات التي تُطلب من الطرف الاخر في الحالات التي يعتبرها تمس بمصالحه الحيوية

المادة : ٩

لا تُعيق هذه الاتفاقية تنفيذ اي طرف لالتزاماته المنصوص عليها في إتفاقيات ثنائية أو متعددة أخرى وموقعة من قبل اي من الطرفين .

المادة : ١٠

١. سيقوم كل طرف باعلام الطرف الاخر عندما يكون احد رعاياه قد تعرض لكارثة رئيسية .
٢. سيتعاون الطرفان حول التعامل مع الكوارث الرئيسية في حال طلب الطرف المعني ، وسيُنفذ هذا التعاون على أساس إنساني وطبقاً للممارسات الدولية .

٩. فحص البصمات .
١٠. تحليل آثار الانفجارات .
١١. فحص آثار المرائق المتعمدة في المختبرات.
١٢. كشف هوية الضحايا في الكوارث الجسيمة .
١٣. البحث والتطوير في مجال المختبر الجنائي .

المادة : ٤

سيتعاون الطرفان في محاربة الجرائم الجنائية الخطرة بما يتماشى مع الانظمة القانونية في بلديهما ، وسيتبادلان حيثما كان ذلك مناسباً المعلومات الخاصة بها عندما تكون الجريمة لها تاثير كبير على الطرف الذي يطلب المعلومات .

وسيفطي هذا التعاون جرائم من بينها :- القتل ، السلب ، الايذاء البليغ ، التهريب ، تزيف النقد ، التزوير ، جرائم الحاسوب ، الجرائم الاقتصادية ، والسراقات (بما فيها الاعمال الفنية ، الآثار ، المركبات ، الكنوز الوطنية ، الوثائق ، بطاقات الإئتمان ، والشيكات السياحية) وكذلك تبادل المعلومات حول الهويات والاسلوب الجرمي للمجرمين المتورطين في جرائم جنائية خطيرة تهم احد او كلا البلدين .

وستُعطى الاسباب التي أدت الى طلب المعلومات حول الامور أنفة الذكر .

وسيقوم كل طرف بإبلاغ الطرف الاخر في حال القاء القبض على احد رماياه من خلال وسائل الاتصال المتفق عليها .

المادة : ٥

سيتبادل الطرفان الخبرات العلمية والعملية والفنية والبرامج التدريبية بهدف رفع كفاءة جهازي الشرطة في بلديهما .

٥. وبهدف كشف هوية الاشخاص الذين يشاركون في النشاطات المتعلقة بالمخدرات المخطورة ، سيقوم الطرفان وفقاً لقوانينهما واتظمتها المطبقة بتسهيل عملية المرور المراقب للعقاقير المخطورة بين البلدين .
٦. سيجتمع ضباط مكافحة المخدرات من الطرفين بشكل دوري لتنسيق جهودهما بخصوص المشاكل المتعلقة بالمخدرات في البلدين.
٧. سيقدم الطرفان قنرات مفتوحة للاتصال (مثل التلغون والفاكسيميلى والتلكس) لغايات التنسيق في الامور المتعلقة بالمخدرات في البلدين .
٨. سيتعاون الطرفان مع المحافل الدولية التي تتعامل مع مواضيع المخدرات في المنطقة
٩. سيتعاون الطرفان في اجراءات التحري الضرورية لجمع الادلة لغايات الادانة في قضايا مروجي المخدرات والتي هي مجال اهتمام لاهدى الدولتين او لكليهما .
١٠. سيتبادل الطرفان المعلومات المتعلقة بالاحصاء على اساس نوع وعدد جرائم المخدرات التي ارتكبت في كل من البلدين ومن بين ذلك معلومات مفصلة عن الاشخاص المشبوهين المدانين في هذه القضايا .
١١. سيتبادل الطرفان كافة المعلومات المرتبطة بمختبرات انتاج العقاقير المخطورة في حال الكشف عنها في اي من البلدين ، ومن ضمنها المعلومات المتعلقة بالهيكيلية وطرق العمل وخواص المختبر وكذلك نوع ومنتشا ومصدر والعلامة التجارية للمنتج .

المادة : ٣

سيتعاون الطرفان في مواضيع تحقيق الشخصية والمختبر الجنائي وسيتبادلان الخبرات العملية وبرامج التدريب وسيشمل هذا التعاون اشياء من بينها :-

١. استعمال حقائب الفحص الالوية الميدانية .
٢. تحليل العقاقير المخطورة .
٣. تحليل السموم والمواد السامة .
٤. التحاليل البيولوجية وفحص الحامض الاميني الـ (DNA).
٥. فحص المواد والمعدات .
٦. فحص الوثائق المشكوك بها .
٧. تحليل الاصوات .
٨. فحص الاسلحة النارية .

إن حكومة دولة اسرائيل وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية (ويُشار اليهما لاحقاً
"بالطرفين").

وإذ يُعبّران عن رغبتيهما لتطوير التعاون في الحرب ضد الجريمة والمخدرات وفقاً لروح
المادة (١٢) والملحق (٢) من معاهدة السلام بين دولة اسرائيل والمملكة الاردنية الهاشمية
الموقعة في السادس والعشرين من تشرين اول لعام ١٩٩٤م (ويُشار اليها لاحقاً "بمعاهدة
السلام").

ورغبةً منهما في ادامة وتطوير التعاون في المسائل الأتفة الذكر .

إتفقا على ما يلي :-

المادة : ١

سيتعاون الطرفان في محاربة الجريمة ومكافحة المخدرات وبخاصة التهريب ، وسيتخذان
كافة الاجراءات الضرورية لمحاربة ومنع النشاطات المتعلقة بذلك مثل انتاج المخدرات
المضبوطة والإتجار بها .

المادة : ٢

- سيتعاون الطرفان في محاربة المخدرات المضبوطة على النحو التالي :-
١. سيتعاون الطرفان في مكافحة المخدرات المضبوطة ، بما يتماشى مع الانظمة القانونية
في بلديهما .
 ٢. سيتخذ الطرفان كافة الاجراءات الضرورية لمنع تهريب المخدرات بين البلدين .
 ٣. سيتبادل الطرفان المعلومات فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات المضبوطة وبتشاطات
التجار في البلدين .
 ٤. سيقوم الطرفان بالمشاركة وتبادل الخبرة في مجال مكافحة المخدرات في مجالات
منها الثقافة المضادة للمخدرات ، والوقاية ، والعلاج ، وبرامج اعادة التأهيل ،
والوسائل التقنية ووسائل الاخفاء .

إتفاقية

بين

حكومة دولة إسرائيل

و

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

حول

التعاون في مكافحة الجريمة والمخدرات فمير المشروعة

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE STATE OF ISRAEL
AND THE GOVERNMENT OF THE HASHEMITE KINGDOM OF JOR-
DAN ON CO-OPERATION IN COMBATING CRIME AND ILLICIT
DRUGS

The Government of the State of Israel and the Government of Hashemite Kingdom of Jordan (hereinafter referred to as "the Parties"),

Expressing their desire to further develop the co-operation in the war against crime and drugs, in the spirit of Article 12 and Annex III of the Treaty of Peace between the State of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan of October 26, 1994 (hereinafter referred to as the "Treaty of Peace"), and

Desiring to develop and maintain co-operation in matters relating to the above,
Have agreed as follows:

Article 1

The Parties shall co-operate in combating crime and drug offences with an emphasis on smuggling and will take all necessary measures to combat and prevent related activities, such as the production of, as well as the trafficking in, illicit drugs.

Article 2

The Parties shall co-operate in combating illicit drugs as follows:

1. The Parties shall co-operate in fighting illicit drugs according to the legal system of their countries.

2. The Parties shall take all necessary measures to prevent drug smuggling between the two countries.

3. The Parties shall exchange information regarding illicit drug trafficking and dealers' activities concerning the two countries.

4. The Parties shall exchange and share the experience in the fight against illicit drugs, including anti-drug education, prevention, treatment, rehabilitation programmes, technical means and methods of concealment.

5. In order to identify persons involved in illicit drug activities, the Parties shall facilitate, in accordance with their laws and regulations, controlled deliveries of drugs between the two countries.

6. Drug law enforcement officers from both Parties shall meet periodically in order to co-ordinate efforts pertaining to drug problems concerning the two countries.

7. The Parties shall maintain open channels of communication (e.g. telephone, fax, tel-ex) for liaison purposes in drug matters concerning the two countries.

8. The Parties shall co-operate with the multilateral forums which deal with drug issues in the area.

9. The Parties shall co-operate in investigating procedures necessary for collecting evidence for indictment in cases against drug dealers which concern either or both countries.

10. The Parties shall exchange information regarding statistics on the type and number of drug crimes committed in each country, including detailed information regarding suspected and convicted persons involved in these cases.

11. The Parties shall exchange all relevant information regarding illicit narcotic drug producing laboratories if revealed in either of the two countries, including structure, working methods and technical features of the laboratory as well as type, origin, source, and trade mark of the product.

Article 3

The Parties shall co-operate on the subjects of criminal identification and forensic science and will share and exchange professional experience, as well as training programmes. This co-operation will include, inter alia

1. Use of field kits for preliminary examinations.
2. Analysis of illicit drugs.
3. Analysis of poisons and toxic materials.
4. Forensic biology and DNA examinations.
5. Tool-marks and materials examinations.
6. Questioned documents examinations.
7. Analysis of voiceprints.
8. Analysis of firearms.
9. Detection of latent fingerprints.
10. Analysis of explosive traces.
11. Examination for arson on laboratories.
12. Identification of victims in mass disasters.
13. Research and development in forensic science.

Article 4

The Parties shall co-operate in fighting against serious crimes subject to the legal systems of their countries, and will, as appropriate, exchange relevant information when the crime has a substantial effect on the Party requesting the information.

This co-operation will cover crimes inter alia: murders, robberies, serious assaults, smuggling, counterfeiting of currency, forgeries, computer crimes, white-collar crimes, theft (including art objects and antiquities, vehicles, national treasures, documents, credit cards and travellers' cheques) as well as exchange of information regarding the identity and

modus operandi of the criminals involved in serious crimes concerning either or both of the two countries.

Reasons for requesting the information on the matters mentioned above shall be given.

Each Party shall notify the other Party in the case of the arrest of a national of the other Party, through the accepted channels of communication.

Article 5

The Parties shall exchange and share experience and expertise of technical matters and training programmes, which are aimed at enhancing the efficiency of their respective police forces.

Article 6

The Parties shall, as appropriate, co-operate in the apprehension of criminals and transmission of evidence in order to facilitate the carrying out of judicial procedures in either of the two countries, subject to the legal system of the two countries and International Law.

Article 7

Information provided by one Party to the other in accordance with the terms of this Agreement must be kept confidential, and may not be revealed to any third party without the specific consent of the Party which provided the information.

Article 8

Each Party has the right to totally or partially deny or put conditions on the request of information by the other Party, when it considers that the providing of such information may jeopardize its essential interests.

Article 9

This Agreement may not hinder the implementation of the obligations included in other bilateral or multilateral Agreements signed by either of the two Parties.

Article 10

1. Each Party shall notify the other in cases where any of its nationals are involved in a major disaster.

2. The Parties shall co-operate in dealing with major disasters upon the request of the concerned Party. This cooperation will be carried out on a humanitarian basis and in accordance with the international practices.

Article 11

The Parties shall set up a joint team to follow up the implementation of this Agreement. This team will be formed within sixty (60) days from the date of ratification of this Agreement, and shall meet at least once every six months or at the request of either Party.

Article 12

The co-operation described in this Agreement will be carried out subject to the legal systems of the two countries.

Article 13

Contacts between the assigned Police representatives of the police forces of the two Parties will take place at the request of either Party, to discuss any matter that may arise under this Agreement, whenever it deemed necessary.

Article 14

The liaison mechanism for the purpose of co-operation cited in this Agreement, except where otherwise specified, will be through the Interpol Bureau in both countries, or through any other mechanism which may be agreed upon in the future.

Article 15

Nothing in this Agreement shall be construed as an amendment of Article 12 and Annex III of the Treaty of Peace, and in the case of conflict between this Agreement and the Treaty of Peace, the Treaty of Peace shall prevail.

Article 16

This Agreement shall be approved or ratified in accordance with the internal procedures of the Parties and shall enter into force not later than thirty (30) days from the date of signature, upon the exchange of diplomatic notes on approval or ratification. The date of entering into force shall be the date of the latter notification.

The Agreement shall remain in force until six (6) months from the giving of notice by either of the Parties, through diplomatic channels, of its desire to terminate this Agreement.

Done at Tiberias this 24th day of October 1995, which corresponds to the 30 day of Tishrei, 5756 and 30 Jumada alola, 1416, Hijri in the Hebrew, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For the Government
of the State of Israel:

MOSHE SHAHAL
Minister of Police

For the Government
of the Hashemite Kingdom of Jordan:

SALAMEH HAMMAD
Minister of Interior


סעיף 16

הסכם זה יאושר או יאושר בהתאם לנהלים הפנימיים של הצדדים וייכנס לתוקף לא יאוחר משלושים (30) ימים מתאריך החתימה, עם חילוף איגרות דיפלומטיות בדבר האישור או האשרור. תאריך הכניסה לתוקף יהיה תאריך ההודעה המאוחרת יותר.

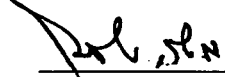
ההסכם יישאר בתוקף (6) חודשים תמתן חודעה עיי כל אחד מהצדדים בצינורות הדיפלומטיים, על רצונו להביא את ההסכם לידי סיום.

נעשה ב- 24 ביולי ביום 24 ביולי ב- 14/7/95 ב- 1416-1995, ו-1416 התשנ"ו, שהוא יום 24 ביולי ב- 14/7/95, ו-1416-1995, ו-1416 להיג'יה, בשפות העברית, ערבית והאנגלית. לכלל הנוסחים דין מקור שווה. במקרה של הבדלי פרשנות, יבריע הנוסח האנגלי.

בשם ממשלת הממלכה
חירג'ית ההאשמית


סלמה חמאד
שר הפנים

בשם ממשלת מדינת ישראל


משה שחל
שר המשטרה

טעף 10

1. כל צד יודיע לאחר במקרים שבהם מישהו מאזרחיו מעורב באסון גדול.
2. הצדדים ישתפו פעולה בהתמודדות עם אסונות גדולים לבקשת הצד הנוגע לדבר. שיחוף פעולה זה יחבצע על בסיס הוסניטרי ובהתאם לנהלים הביןלאומיים.

טעף 11

הצדדים יקימו צוות סטותף למעקב אחר יישום הסכס זה. צוות זה יוקם בתוך שישים (60) ימים מתאריך אישורו של הסכס זה, ויתכנס לפחות פעם בשישה חודשים או לבקשת אחד הצדדים.

טעף 12

שיתוף פעולה המתואר כהסכס זה יחבצע בכפוף ובהתאם למערכות הסטפטיות של שתי המדינות.

טעף 13

סנעים בין נציגי חילות הסטטה הממונים של שני הצדדים יתקיימו לפי בקשת אחד הצדדים, לדיון בכל עניין העשוי להתעורר לפי הסכס זה, בכל עת שירא לנחוץ.

טעף 14

מנגנון הקישור המאזכר כהסכס זה, לטעם במקומות שפורס אחרת, יהיה באטצעות לשכת האינטרפול בשתי המדינות או כל מנגנון אחר העשוי להיות סוסכס בעתיד.

טעף 15

אין כהסכס זה דבר שיתפרש כתיקון לטעף 12 לנספת 3 לחוזה תשלום, ובמקרה של שתירת בין הסכס זה לכין חוזת תשלום, יכריע חוזה תשלום.

שיתוף הפעולה יקיף פשטים, כיו היתרו רציחות, מטסי שוד, תקיפות חמורות, הברחה, זיוף מטבט, זיופים, פשעי מחשב, פשעי צווארון לבן, נגיבת נלרבות של חפצי אמנות ועתיקות, כלי רכב, אוצרות לאומיים, סממכים, כרטיסי אשראי והמחאות נוסעים) וכן חילופי מידע בנוגע לזהות ולשיטת הפעולה של פושטים המעורבים בפשעים חמורים הנוגעים לאחת או לשתי המדינות. יינתנו נימוקים לבקשת המידע בעניינים חז"ל.

כל צד יודיע לצד האחר במקרה של מעצר אזרח של הצד האחר, בערוצי התקשורת המוסמכים.

טעיף 5

הצדדים יחליפו ויחלקו ניסיון ומוסחיות כעניינים טכניים ותוכניות הכשרה, שיעדם הוא להגביר את יעילות כוחות המשטרה של כל אחד מהם.

טעיף 6

הצדדים ישתפו פעולה, לפי הסתאימ, בתפיסת וכמעכרת ראיות על מנת להקל על ביצוע הליכים משפטיים ככל אחת משתי המדינות, בכפוף למערכת המשפט של שתי המדינות ולחוק הבינלאומי.

טעיף 7

מידע שמוטר צר אחד לאחר בהתאם לתנאי הסכם זה חייב להישמר בסוד, ואיו נגלותו לצד שלישי בלי חסכתו המפורשת של הצד שטטר את המידע.

טעיף 8

לכל צד יש זכות לדחות באופן מלא או חלקי או להציב תנאים לבקשה למידע של הצד האחר, כאשר נראה לו שמתן המידע האמור עלול לסכן את האינטרסים החיוניים שלו.

טעיף 9

הסכם זה לא יגרם מיישום ההתחייבויות הכלולות בהסכמים דו-צדדיים או רב-צדדיים אחרים שכל אחת משתי המדינות חתומה עליהם.

7. הצדדים יקיימו טרוצי תקשורת פתוחים (כלומר טלפון, פקס, סלקט) לטטרות קישור בטנייני סמים הנוגעים לשתי המדינות.
8. הצדדים ישתפו פעולה על הפורומים הרב-צדדיים המטפלים בבעיות סמים באזור.
9. הצדדים ישתפו פעולה בנוהלי חקירה הדרושים לשם איסוף ראיות להגשת כתבי אישום בתביעות נגד סוחרים סמים הנוגעות לאחת או לשתי המדינות.
10. הצדדים יחליפו מידע המתייחס לטקטיקה בנושא הסוג והמספר של עבירות סמים שבוצעו בכל מדינה, לרבות מידע שפורסם המתייחס לחשודים וסורשעים המעורבים בתיקים אלה.
11. הצדדים יחליפו את כל המידע הנוגע לדבר ביחס לטענות לייצור סמים נארקוטיים לא חוקיים, אט התגלו באחת משתי המדינות, לרבות טכנה, שיטות עבודה ותוואים סכניים של הטעבה, וכן הסוג, המוצא, המקור, והיסטן המסחרי של המוצר.

סעיף 3

הצדדים ישתפו פעולה בנושאי הזיהוי הפלילי ומדע הזיהוי, הפלילי, וייחלקו ויחליפו נסיון מקצועי וכן תוכניות הכשרה. שיתוף פעולה זה יכלול, בין היתר:

1. שימוש בערבות שדה לבדיקות מקדימות.
2. איבחון סמים לא חוקיים.
3. איבחון רעלים וחומרים רעילים.
4. איבחון ביולוגי ובדיקות דני-א.
5. בדיקות סימני היכר וחומרים.
6. בדיקות סטטיסטיים ספוקפקים.
7. איבחון טביעות קול.
8. איבחון בלי הנשק.
9. גילוי טכניקות אצבע טטיות.
10. בדיקת שרירי חוסרי נפץ בטטברות.
11. חקירה טכנתית של הצמות.
12. זיהוי קרבות באסונות המנויים.
13. מחקר ופיתוח במדע הזיהוי הפלילי.

סעיף 4

הצדדים ישתפו פעולה במאבק נגד פשעים חמורים בכפוף למערכות הספסם של מדינותיהם, ויחליפו, לפי המתאים, מידע בנוגע לדבר כאשר יש לפשע השפעה מהותית על הצד המבקש את המידע.

ממשלת מדינת ישראל וממשלת הממלכה הירדנית ההאשמית (שתיקראנה להלן "הצדדים"),

בהכיען את שאיפתן להוסיף ולפתח את שיתוף הפעולה המלחמה נגד הפשע והסמים, ברוח סעיף 12 ונספח 3 לחוזה השלום בין הממלכה הירדנית ההאשמית לבין ממשלת מדינת ישראל מ-26 באוקטובר 1994 (שייקרא להלן "החוזה השלום"), וכן

בשאיפתן לפתח ולקיים שיתוף פעולה כעניינים הקשורים לני"ל,

הסכימו לאסור:

סעיף 1

הצדדים ישתפו פעולה במאבק בפשע ובעבירות סמים על דגש על הברחה, וינקטו ככל האמצעים הדרושים כדי למנוע פעילויות קשורות בהם, כגון ייצור הסמים הלא חוקיים, וכן הסחר בהם.

סעיף 2

הצדדים ישתפו פעולה במאבק בסמים הלא חוקיים כלכלו:

1. הצדדים ישתפו פעולה בלחימה בסמים הלא חוקיים בהתאם למערכות המשפט של ארצותיהם.
2. הצדדים ינקטו בכל הצעדים האפשריים על מנת למנוע הברחה סמים בין המדינות.
3. הצדדים יחליפו סידע על סחר בסמים לא חוקיים ופעילויות הסוחרים בנוגע לשתי המדינות.
4. הצדדים יחליפו ויחלקה הניסיון במאבק בסמים הלא חוקיים, לרבות חינוך נגד סמים, מניעה, טיפול, שיקום, תוכניות, אמצעים ושיטות מכנייים להסתרח.
5. על מנת לזחות המעורכים כפעילויות הקשורות לסמים לא חוקיים, יקלו הצדדים, בהתאם לחוקיהם ולתקנותיהם, על משלוחים מבוקרים של סמים בין שתי המדינות.
6. קצינים הטוסקים באכיפת חוקי הסמים ששני הצדדים יפגשו סעת לעת על מנת להאם מאמצים הקשורים לבטיות סמים הנוגעות לשתי המדינות.

[HEBREW TEXT — TEXTE HÉBREU]

הסכם

בין

ממשלת מדינת ישראל

לבין

ממשלת הממלכה הירדנית ההאשמית

בדבר שיתוף פעולה במאבק בפשע ובסמים הלא חוקיים

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LE GOUVERNEMENT DE L'ÉTAT D'ISRAËL ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME HACHÉMITE DE JORDANIE RELATIF À LA COOPÉRATION POUR COMBATTRE LE CRIME ET LES STUPÉFIANTS ILLICITES

Le Gouvernement de l'État d'Israël et le Gouvernement du Royaume Hachémite de Jordanie désignés ci-après par "les Parties",

Exprimant leur désir de développer davantage leur coopération dans la lutte contre le crime et les stupéfiants, et dans l'esprit de l'Article 12 et l'Annexe III du Traité de Paix entre l'État d'Israël et le Royaume Hachémite de Jordanie du 26 octobre 1994 (désigné ci-après par le "Traité de Paix"), et

Désireux de développer et de maintenir la coopération dans les domaines cités plus haut,

Sont convenus de ce qui suit :

Article 1

Les Parties coopéreront pour combattre le crime et les délits liés aux stupéfiants et notamment à la contrebande de ces produits et prendront toutes les mesures nécessaires pour lutter et prévenir des activités telles que la production et le trafic des stupéfiants illicites.

Article 2

Les Parties coopéreront dans la lutte contre les stupéfiants illicites de la manière suivante :

1. Les Parties coopéreront en vue de lutter contre les drogues illicites, chacune conformément à son système juridique.

2. Les Parties prendront toutes les mesures nécessaires pour prévenir le passage en contrebande de la drogue entre les deux pays.

3. Les Parties échangeront des informations concernant le trafic illicite de la drogue et les activités des trafiquants dans les deux pays.

4. Les Parties échangeront et partageront les données d'expérience acquises dans la lutte contre la drogue, notamment en ce qui concerne la sensibilisation aux méfaits de la drogue, la prévention, le traitement, les programmes de réadaptation, les moyens et méthodes techniques de dissimulation de la drogue.

5. Afin d'identifier les personnes impliquées dans des activités liées au trafic illicite de la drogue, les Parties faciliteront la livraison contrôlée de drogues entre leurs deux pays, conformément à leurs lois respectives.

6. Les responsables de la lutte contre la drogue des deux Parties se réuniront périodiquement en vue de coordonner leurs efforts dans ce domaine.

7. Les Parties établiront des moyens de communication (télécopie, téléphone, télex) afin de faciliter les liaisons entre les deux pays dans le cadre de la lutte contre la drogue.

8. Les Parties coopéreront avec les instances multilatérales s'occupant des problèmes de drogue dans la région.

9. Les Parties coopéreront en vue de rechercher les moyens nécessaires pour rassembler les éléments de preuve et d'engager des poursuites contre les trafiquants de drogues dans l'un ou l'autre des deux pays.

10. Les Parties échangeront des informations concernant les statistiques sur le type et le nombre de crimes liés à la drogue commis dans chaque pays, y compris des informations détaillées concernant les suspects ou les personnes convaincues de tels crimes.

11. Les Parties échangeront toutes informations pertinentes concernant les laboratoires de stupéfiants découverts dans l'un ou l'autre des deux pays, y compris la structure, les méthodes de travail, les caractéristiques techniques du laboratoire ainsi que le type (origine, source) et la marque de fabrique du produit.

Article 3

Les Parties coopéreront dans les domaines de la criminalistique et de la médecine légale, partageront et échangeront des données d'expérience et des programmes de formations spécialisés notamment dans les domaines suivants :

1. Utilisation de matériel portatif pour les enquêtes préliminaires.
2. Analyse des drogues illicites.
3. Analyse des poisons et substances toxiques.
4. Biologie médico-légale et analyse de l'ADN.
5. Examen d'empreintes et de matériaux.
6. Examen de documents suspects.
7. Analyse de timbres vocaux.
8. Analyse balistique.
9. Recherche d'empreintes digitales.
10. Analyse de traces d'explosifs.
11. Détermination en laboratoire de l'origine criminelle des incendies.
12. Identification des victimes de catastrophes majeures.
13. Recherche-développement dans le domaine de la médecine légale.

Article 4

Les Parties coopéreront pour lutter contre la grande criminalité dans le cadre de leur système juridique respectif et, si c'est nécessaire, échangeront les informations appropriées lorsque le crime a une importance particulière pour la Partie qui demande l'information.

La coopération s'étendra notamment aux domaines suivants : meurtres, vols, attaques d'envergure, contrebande, contrefaçon de monnaies, faux, délinquance informatique, délin-

quance en col blanc, délinquance des cadres vol (y compris objets d'art et antiquités, véhicules, trésors nationaux, documents, cartes de crédit et chèques de voyage) ainsi que l'échange d'information à propos de l'identité et le modus operandi de criminels impliqués dans des crimes importants concernant l'un des pays ou les deux pays.

Les raisons pour lesquelles les informations sont demandées doivent être données.

Les Parties doivent se notifier de l'arrestation d'un ressortissant de l'une ou l'autre Partie par des moyens de communication sur lesquels ils se sont mis d'accord.

Article 5

Les Parties échangeront et partageront les expériences et les avis d'experts acquis dans des domaines techniques et dans des programmes de formation afin de renforcer l'efficacité de leurs forces de police respectives.

Article 6

Les Parties coopéreront, autant que possible, pour appréhender des criminels et communiquer les preuves afin de faciliter le déroulement des procédures judiciaires dans l'un ou l'autre des deux pays, dans le respect du système juridique des deux pays et du droit international.

Article 7

L'information fournie par une Partie à l'autre Partie selon les termes du présent Accord doivent demeurer confidentiels et ne peut être confiée à une tierce partie sans le consentement formel de la Partie qui a fourni l'information.

Article 8

Chacune des Parties a le droit de refuser partiellement ou totalement ou de poser des conditions à une demande d'information si elle estime qu'en communiquant l'information elle met en danger ses intérêts essentiels.

Article 9

Le présent Accord ne peut pas empêcher la mise en oeuvre d'obligations bilatérales ou multilatérales auxquels ont souscrit les Parties.

Article 10

1. Les Parties doivent se notifier l'une et l'autre de la présence d'un ou de plusieurs de leurs ressortissants dans une catastrophe importante.

2. Les Parties coopéreront pour faire face à des catastrophes importantes à la demande la Partie concernée. Cette coopération sera menée sur une base humanitaire et conformément aux pratiques internationales.

Article 11

Les Parties constitueront un Groupe mixte qui sera chargé du suivi du présent Accord. Ce Groupe sera formé soixante (60) jours après la date de ratification du présent Accord et devra se réunir au moins une fois tous les six mois ou à la demande de l'autre Partie.

Article 12

La coopération décrite dans le présent Accord est sujette aux systèmes juridiques des deux pays.

Article 13

Autant que de besoin, des contacts entre des représentants désignés des forces de police des deux Parties auront lieu à la demande de l'une ou l'autre des parties pour discuter des questions qui pourraient se poser à propos du présent Accord.

Article 14

La liaison pour la coopération citée dans le présent Accord, à moins qu'il n'en soit spécifié autrement, se fera par l'intermédiaire du Bureau de l'Interpol des deux pays ou par tout autre mécanisme sur lequel ils se seront entendus pour l'avenir.

Article 15

Aucune disposition du présent Accord ne peut être considérée comme un amendement à l'article 12 et à l'Annexe III du Traité de Paix et en cas de conflit d'interprétation entre le présent Accord et le Traité de Paix, le Traité de Paix prévaudra.

Article 16

Le présent Accord sera approuvé et ratifié conformément aux règles de procédures internes des Parties et entrera en vigueur au plus tard trente (30) jours après la signature, après un échange de notes diplomatiques sur l'approbation ou la ratification. La date de l'entrée en vigueur sera la date de la dernière notification.

L'Accord restera en vigueur jusqu'à ce que l'une des Parties notifie l'autre par voie diplomatique avec un préavis de six (6) mois de son intention de le dénoncer.

Fait à Tibérias le 24 octobre 1995 qui correspond au 30 Tishrei, 5756 et 30 Jumada aloula, 1416, Hijri, en hébreu, arabe et anglais, les trois textes faisant foi. En cas de divergence d'interprétation, le texte anglais prévaudra.

Pour le Gouvernement
de l'État d'Israël :
MOSHE SHAHAL
Ministre de la Police

Pour le Gouvernement
du Royaume Hachémite de Jordanie :
SALAMEH HAMMAD
Ministre de l'Intérieur